



HABITAT III ISSUE PAPERS

3 – SAFER CITIES

(Arabic)

New York, 31 May 2015





ورقة مسائل حول المدن الأكثر أمنا

الكلمات الدالة

الشمولية، المجتمع والسلامة الحضرية، التخطيط الحضري، منع الجريمة، قيادة المدن ومساءلتها، الإدارة، الاندماج الاجتماعي، اللحمة الاجتماعية.

المفاهيم الرئيسية

قيادة المدن

في إطار الإستراتيجيات والسياسات الوطنية، ينبغي أن تؤدي جميع المستويات الحكومية دورا قياديا في تطوير إستراتيجيات فعالة وإنسانية لمنع الجريمة وسلامة المجتمع وفي خلق الأطر المؤسسية والمحافظة عليها لتنفيذها ومراجعتها. وذلك يعني ضمنا كلا من «القيادة الحكومية» بدءا من المستويات الوطنية والمحلية (الوزارات، سلطات المناطق، السلطات البلدية) ولكن أيضا دور الجهات المعنية الحضرية الكبرى، ولاسيما المجموعات التجارية والمجتمعية، في قيادة جهود السلامة الحضرية التقدمية عندما تكون السلطات الحكومية متخلفة أو محدودة في نطاقها ومواردها. وتعني مقارنة السلامة الحضرية من جانب قيادة «المدن» التفكير من خلال الهيكل الإداري للمدينة بوصفها محركات للعمل الجماعي والتعاوني المركز على مسؤوليات الحكومة، ولكن أيضا إمكانيات الجهات التجارية والمجتمعية الفاعلة الرئيسة وقدراتها.

القدرة على التكيف

لا تركز القدرة على التكيف على مدى قدرة الأفراد والمجتمعات والأعمال على التحمل في مواجهة الصدمات والضغوطات المتعددة فحسب، ولكنها أيضا تخلق فرصا جديدة للتنمية التحويلية. فالقدرة على التكيف على مستوى المدن تنظر إلى المنطقة الحضرية بوصفها نظاما ديناميكيا ومعقدا يتعين أن يتكيف مع مختلف التحديات. ويعد خلق القدرة على التكيف للمجتمعات المحلية مع العوامل التي قد تقود إلى التورط بالجريمة والعنف أمرا أساسيا من أجل الحد من مواطن الضعف والفرص والمكافآت لمخالفة القوانين.

رأس المال الاجتماعي

يشير رأس المال الاجتماعي إلى الشبكات الاجتماعية وإلى علاقات الثقة وإلى المؤسسات؛ إلى كيفية دخول الأفراد و/أو المجتمعات إلى الشبكات الاجتماعية والمشاركة فيها وكيف تؤدي تلك المشاركة إلى الحصول على فرص العمل الفردي أو الجماعي التي تسهم في التلاحم الاجتماعي، وفي تعزيز التضامن والتكامل الاجتماعي.

منع الجريمة

يتطلب المنع إستراتيجيات وتدابير تسعى للحد من احتمالات حدوث الجرائم، وآثارها الضارة المحتملة على الأفراد والمجتمع، بما في ذلك الخوف من الجريمة، وذلك بالتدخل للتأثير في أسبابها المتعددة.

السلامة الحضرية

بالإضافة إلى التصدي لمنع الجريمة والعنف، تشمل السلامة الحضرية أيضا تعزيز الحقوق الفردية بما في ذلك السلامة الجسدية والاجتماعية والنفسية للشخص. وعلى هذا النحو، تمثل السلامة الحضرية مفهوما مكملا لمنع الجريمة، إذ إنها تبدأ من الملاحظة التي مفادها أن عدم كفاية التنمية الحضرية والإدارة المحلية وأنماط الإقصاء المناطقي تشجع الجريمة والعنف. ومن ذلك المنطلق، تتبنى السلامة الحضرية عملية تشاركية على مستوى المدينة بهدف معالجة عوامل الخطر، وقبل كل شيء، عوامل الحماية من انعدام الأمن في المدن، وتهيئة الظروف لمدن أكثر استدامة وشمولا وترابطا وإنصافا (جامعة ألبرتا هورتادو، 2008).

الابتكار

تعد الثقافة عاملا أساسيا يسهم في تحقيق الأمن ويوفر منصة للفئات المستضعفة لإسماع صوتها. فقد تساعد الاستفادة من التقانات المتطورة، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، على تحسين الإستراتيجيات والسياسات والبرامج المحلية لمنع الجريمة وسلامة المجتمع.

الحقائق والأرقام الرئيسية

- تشير الدراسات التجريبية إلى أنه ليس حجم التجمعات الحضرية هو الذي يهيئ الظروف الإجرامية، وإنما سوء تخطيط التوسع الحضري وتصميمه وإدارته (فاندرشورين، 2004).
- تؤثر وظائف المساحات الحضرية وتخطيطها وتنظيمها على مستوى أمن الأشخاص. فالمبادئ التي تحكم تخطيط المساحات الحضرية التي تحدد نوعية التنمية الحضرية ووظائف تلك المساحات وإدارتها (وحكمها) قريبة إلى تلك التي تسهم في سلامة تلك المساحات، وكذلك لمشاعر مستخدميها (Politecnico di Milano, 2006).
- يمثل الوصول إلى الأماكن العامة واستخدامها وتوفيرها بما في ذلك وسائل النقل العام الآمن أمراً أساسياً لضمان الاندماج الاجتماعي وبناء مدن أكثر أمناً. وثمة العديد من الممارسات البلدية لمنع الجريمة والسلامة الحضرية، ولاسيما في أميركا اللاتينية التي استخدمت «الارتفاع من الأماكن العامة» بوصفها أداة مفيدة لتهدئة العصابات وفي المقابل تنظيم انتشار الأسلحة الصغيرة والحد من تعرض الأحياء للجريمة والعنف.
- تبرز الطبيعة الحضرية لجرائم القتل مثلاً بشكل خاص في أميركا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي وجزء كبير من أفريقيا. فعلى سبيل المثال، تسجل المستوطنات التي تزيد عن 50,000 نسمة عدداً غير متناسب من جرائم القتل في بلدان أميركا الوسطى. (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2014). فقد أظهرت الدراسات أن نسبة كبيرة من سكان المناطق الحضرية في البلدان النامية والانتقالية كانوا ضحايا للجريمة على مدى فترة خمس سنوات، مع وصول معدلات الإيذاء إلى 70% في أجزاء من أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2007).
- ثمة أدلة من جميع مناطق العالم مفادها أن معظم الذين تورطوا في الجريمة، سواءً منظمة كانت أم متصلة بالعصابات أم جرائم الشوارع، هم من الشباب والذكور. وحوالي 70% من ضحايا جرائم القتل عالمياً هم من الذكور، ومعظمهم من الشباب في الفئة العمرية 15-25 سنة، وكذلك مرتكبها.¹
- تشير نتائج المبادرة العالمية للمدن الآمنة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أن التحرش الجنسي وغيره من أشكال العنف الجنسي في الأماكن العامة هو حدث يومي بالنسبة للنساء والفتيات في جميع أنحاء العالم – في المناطق الحضرية والريفية، وفي الدول النامية والمتقدمة.
- تشمل عمليات القتل العنيفة في جميع أنحاء العالم استخدام الأسلحة النارية. والأسلحة هي المتهم في ما يقرب من 200,000 حالة وفيات بشرية سنوياً. ويحدث معظم ذلك العنف المسلح في المناطق الحضرية؛ ويعيش أكثر من ثلثي ضحايا العنف المسلح المبلغ عنهم في دول لا تعاني من الصراع المسلح.²
- تشير الأبحاث إلى أوجه عدم المساواة (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2015)، وانعدام الرقابة المؤسسية والاجتماعية والإقصاء الاجتماعي (وليس الفقر)³ بوصفها الأسباب الكامنة وراء الجريمة والعنف في المناطق الحضرية.
- أدركت الدول في جميع أنحاء العالم أهمية التعاون والشراكات مع منظمات المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال والمواطنين العاديين لتعزيز السلامة والأمن، بما في ذلك على المستوى المحلي.⁴ وبالمثل، شرعت الدول بعمليات التخطيط الحضري التشاركي التي تستهدف مشاركة المواطنين في تحسين سلامة الأماكن العامة المفتوحة والشوارع على مستوى المدن،
- تنسيق العمل الحكومي المحلي والوطني هو أمر ضروري لمنع الجريمة على نحو فعال وسلامة المجتمع، بما في ذلك معالجة الترابط بين الجريمة المنظمة العابرة للحدود والجريمة المحلية والعنف وانعدام الأمن.
- يمكن للبيانات المفصلة حول الجريمة والعنف على المستوى دون الوطني أن تساعد على تحديد أولويات التدخلات وتحديد الأهداف للبرامج والمساعدة حيثما من المحتمل أن تكون أكثر فعالية. وبالفعل، غالباً ما تأتي الأمثلة الناجحة على المنع المنسق للجريمة والعنف على المستوى المحلي من خبرات السياسات التي تقودها الحكومات المحلية.⁵

1 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) (2011) دراسة عالمية حول جرائم القتل، ص. 11.

2 العيب العالمي للعنف المسلح، 2015، الورقة العرضية 52 لمكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمم المتحدة (UNODA)، المنطقة الخالية من الأسلحة – أداة لمنع العنف المسلح والحده منه 2013.

3 تبين استطلاعات ضحايا العنف مثل التي أجريت في نيروبي (2001) ودار السلام (200) وجوهانسبيرغ (1997) أنه على العكس من ذلك، تؤثر الجريمة في الغالب على فقراء الحضر

4 أنظر على سبيل المثال، المؤتمر الـ 13 للأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، مشروع تقرير عن البند 6 من جدول الأعمال، «النهج الوطني للمشاركة العامة في تعزيز منع الجريمة والعدالة الجنائية» (A/CONF.222/L.2/Add.5)

5 (أنظر بنك التنمية الأميركي IDB 2012، المركز الدولي لمنع الجريمة 2001 (ICPS))

المعارف

- ثمة إدراك عالمي متزايد، بما في ذلك في سياق عملية جدول أعمال التنمية في مرحلة ما بعد 2015، أن المدن والمجتمعات الشاملة والأمنة والقادرة على مجابهة الكوارث تشكل حجر الزاوية للتنمية المستدامة والنتيجة الأساسية لها.⁶ تعيش الغالبية العظمى من فقراء العالم في المدن التي تشهد ارتفاع معدلات الجريمة والعنف وإلى حد كبير في سياق انعدام أمن الحياة، والشبكات الضعيفة للدعم الاجتماعي والمناطق المعرضة للكوارث التي يتسبب بها الإنسان والطبيعية – أكثر من 5.1 مليار شخصاً (مركز بحوث التنمية الدولية، 2012). وقد قدم التقرير العالمي للمستوطنات البشرية، الذي ركز على "تحسين السلامة والأمن الحضريين"، لللمحة العامة العالمية الأولى حول حالة السلامة الحضرية وحدد الحاجة لمنهج متعدد الأبعاد للسلامة الحضرية. ومنذ ذلك الحين، تم تطوير العديد من التقارير الرئيسية العالمية التي تركز على البعد الحضري للجريمة والعنف. ومنذ العام 2011، دعت الدول الأعضاء المعتمدة للهيئات الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل التحضير للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة للمدن الأكثر أمناً للنظر إلى منع الجريمة وبناء السلامة الحضرية ودعم التلاحم الاجتماعي بوصفها أولويات يتعين إدراجها في التخطيط الحضري المستدام وسياسات الإدارة والحكم بالنظر إلى المبادئ التوجيهية الحالية للتعاون والمساعدة الفنية في مجال منع الجريمة في المناطق الحضرية.
- حيثما يتم تخطيط المدن على نحو جيد، تكون بمثابة محركات للنمو والازدهار الاقتصادي وتسهل الحصول على الخدمات وتحتوي على الكثير من الأطر المؤسسية التي تنتج رأس المال الاجتماعي والهويات الحضرية الجديدة التي يمكنها أن تعزز التكامل والتلاحم الاجتماعيين وتساعد على منع الجريمة والعنف في المناطق الحضرية. ولكن، بالنسبة للكثير من المدن في العالم النامي، أسهم التخطيط السيئ للتوسع الحضري في ارتفاع الفوارق في الدخل في المدن. ويتم التعبير عن تلك الفوارق من خلال تنامي السخط الاجتماعي وانعدام الثقة في المؤسسات والقواعد الديمقراطية والاضطرابات الاجتماعية والصراعات والجريمة والعنف. وفي بناء المدينة، تتضح تلك الفوارق وتتجسد من خلال أنماط التفرقة الحضرية التي توسع المسافات المادية والرمزية بين المواطنين والتي أدت في بعض الحالات إلى الخصخصة التدريجية للأمن والمجتمعات المغلقة وأحياء الأحياء. ويعد نموذج التوسع الأفقي والطارد مركزياً لنمو مدننا تعبيراً واضحاً عن أنماط الإقصاء الاجتماعي الاقتصادي التي تحتاج إلى أن يتم عكسها من خلال سياسات سياسية قوية لإعادة ترتيب التنمية الاجتماعية حول اللحمة والسلامة والاستدامة الاجتماعية.
- لا تقوم الإستراتيجيات المخططة بصورة جيدة على مستوى المدن والقائمة على أساس المجتمع المحلي والشاملة والمتكاملة لمنع الجريمة في المناطق الحضرية والسلامة بمنع الجريمة والإيذاء فحسب، وإنما تسهم أيضاً في التنمية الحضرية المستدامة. وعلى المقلب الآخر للمسألة، لا يمكن تحقيق التنمية الحضرية المستدامة والمحافظة عليها إلا من خلال السلامة الحضرية الفعالة (فاندرشورين، 2004). وقد تبنت إجراءات منع الجريمة والسلامة الحضرية، بما في ذلك على المستوى المحلي، عدة مقاربات، بما في ذلك تعزيز رفاهة الناس من خلال التدابير الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية؛ وتغيير الظروف في الأحياء التي تؤثر في ارتكاب المخالفات من خلال التخطيط والتصميم الحضريين؛ والحد من الفرص، وزيادة الشعور بخطر الاعتقال؛ ومنع العودة إلى الإجرام من خلال المساعدة في إعادة الدمج الاجتماعي للمجرمين.⁷ وقد شملت إجراءات السلامة الحضرية جانبين اثنين هما: قيمة الأحياء بوصفها مساحات وأماكن للهوية والانتماء والتنشئة الاجتماعية للأفراد والأسر والمدارس والمجتمعات المحلية؛ وقيمة النهج الشمولي على مستوى المدن للجريمة والعنف وانعدام الأمن التي تغطي كامل الأراضي التي تقع تحت ولاية الحكومة المحلية. فقد سمحت تلك الرؤية المنهجية للمدن بالتخطيط لتحقيق الاندماج الاجتماعي وربط المناطق المعرضة للخطر مع المناطق التي تحظى بأكثر الفرص والموارد بهدف تحقيق التلاحم بين المناطق داخل المدينة.

6 ورد ذلك على سبيل المثال في الوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح المعني بالتنمية المستدامة بأهداف مقترحة لـ « جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وقادرة على مجابهة الكوارث ومستدامة» وكذلك بوصفها هدفاً لـ «تعزيز مجتمعات سلمية وشاملة للتنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة ومسؤولة وشاملة على جميع المستويات.

7 تؤكد المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة للعام 2002 بشأن منع الجريمة على دور الحكومات على جميع المستويات في تسهيل السياسات المستدامة والمخططة والشاملة لمنع الجريمة، وتحدد أربعة أساليب رئيسية هي: منع الجريمة من خلال التنمية الاجتماعية؛ والمجتمع المحلي، أو منع الجريمة على الصعيد المحلي؛ ومنع الجريمة الظرفي؛ وبرامج إعادة الإدماج. وهي تضع ثمانية مبادئ أساسية – هي القيادة الحكومية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والإدماج، والتعاون/ الشراكات، والاستدامة/ المساءلة، وقاعدة المعارف، وحقوق الإنسان/ ثقافة احترام القانون، والاعتماد المتبادل والتمايز. علاوة على ذلك، أوضحت المبادئ التوجيهية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة للعام 1991 بشأن التعاون والمساعدة التقنية في مجال منع الجريمة في المناطق الحضرية أن خطط العمل المتكاملة لمنع الجريمة ينبغي أن: (1) تتحدد طبيعة مشاكل الجريمة وأنواعها؛ (2) وتنظر في إشراك مجموعة من الجهات الفاعلة؛ (3) وتنتظر في عوامل مثل التعلم والتوظيف والإسكان والصحة وتعاطي المخدرات والكحول والحصول على الخدمات الاجتماعية؛ (4) وتقوم بالإجراءات على مختلف المستويات، بما في ذلك الوقاية الأولية والوقاية من العودة إلى الإجرام وحماية الضحايا.

- في حين أن العلاقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعنف معقدة، تشير الأدلة المتوفرة أن العنف المميت في كثير من الأحيان متجذر في سياقات اللامساواة، والتهميش الاجتماعي وضعف سيادة القانون والعدالة. ولكسر الحلقة المفرغة بين العنف والتخلف، ثمة حاجة إلى فهم أفضل للديناميات المؤثرة. ولذلك ينبغي لإستراتيجيات السلامة الحضرية ومنع الجريمة وسياساتها وبرامجها أن تستند إلى أساس واسع ومتعدد التخصصات من المعرفة حول الأسباب الجذرية للجريمة والإيذاء في منطقة معينة، وممارسات واعدة ومجربة لمعالجتها. وتتطور أساليب جمع المعلومات ذات الصلة بالجريمة والعنف واستخدامها على مستوى الحكومة المحلية وثمة الكثير الآن من الكتيبات والأدوات لدعم تنمية إستراتيجيات فعالة لمنع الجريمة والعنف من أجل إنتاج السلع الاجتماعية ومن أجل التغيير الاجتماعي (المركز الدولي لمنع الجريمة، 4102). وقد أصبح قياس الجريمة أقل اعتمادا على سجلات الشرطة وحدها ويجري دعمه بالاستقصاءات السكانية بالعينة لتجارب الإيذاء (المؤتمر الألماني لمنع الجريمة، 4102) وعمليات تدقيق السلامة المحلية، التي تساعد على زيادة مشاركة العامة في صياغة السياسات والإجراءات الخاصة بالسلامة المحلية ومنع الجريمة. وكذلك يمكن النظر في استخدام التقانة لتعزيز التخطيط التعاوني وإدارة السلامة لجمع معلومات مفيدة من أجل تطوير خطة أمنية شاملة في المناطق الحضرية.
- بالإضافة إلى حوادث الجريمة والعنف وانعدام الأمن، ثمة مفهوم السلامة والخوف من الجريمة والعنف وانعدام الأمن. فعندما يشعر الناس بالتهديد، يغيرون سلوكهم وبالتالي الطريقة التي يتفاعلون فيها مع المدينة. وتلك هي الحال بشكل خاص بالنسبة للنساء الأكثر عرضة لأن يكنّ ضحايا نوع واحد من أنواع الجريمة، مثل الاغتصاب والتحرش الجنسي. كما أن المرأة هي عرضة للسرقة المصحوبة بالعنف. وكنتيجة لذلك، تميل المرأة على الصعيد العالمي إلى أن تشعر أقل أمنا من الرجال في المدن الكبيرة، والفجوة آخذة في الازدياد في حجم المدينة. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر السلامة المتصورة لمكان بعينه على التنمية الاقتصادية المحلية وآفاق السوق.

السياسة

- أنتجت الإستراتيجيات والسياسات الخاصة بالسلامة ومنع الجريمة التي لم تعالج نهج الإدارة المنسق ومتعدد المستويات إجراءات ونتائج غير مستدامة وقصيرة الأمد. ولضمان استدامة منع الجريمة وإجراءات السلامة الحضرية على المستوى المحلي، يتعين أن يتم تطوير إستراتيجيات منع الجريمة / السلامة الحضرية في إطار السياسات الحضرية الوطنية التي تكمل الإستراتيجيات الوطنية لمنع الجريمة⁸. يتطلب ذلك أن تؤدي جميع المستويات الحكومية دورا قياديا في تطوير إستراتيجيات فعالة وإنسانية لمنع الجريمة وللسلامة الحضرية وفي خلق الأطر المؤسسية والمحافظة عليها لتنفيذها ومراجعتها. ينبغي أن يكون التعاون / الشراكات جزءا لا يتجزأ من منع الجريمة الفعال والسلامة الحضرية، نظرا للطبيعة واسعة النطاق لأسباب الجريمة والمهارات والمسؤوليات اللازمة لمعالجتها. ويشمل ذلك الشراكات فيما بين الوزارات وبين السلطات والمنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال والمواطنين العاديين. وكذلك، ينبغي إدراج اعتبارات السلامة في جميع السياسات والبرامج الاجتماعية الاقتصادية ذات الصلة بما في ذلك تلك التي تتناول الإسكان والتخطيط الحضري والعمل والتعليم والصحة والفقير والتهميش والإقصاء الاجتماعيين. وينبغي التركيز بشكل خاص على المجتمعات والأسر والأطفال والشباب المعرضين للخطر.
- تمثل «قيادة المدن» على النحو المطلوب من جانب الجهات الفاعلة التجارية الكبرى على نحو متزايد عاملا مركزيا في السلامة الحضرية: إذ لدى منظمات قيادة الأعمال (BLO) والائتلافات التقدمية بين الحكومة والأعمال نصيبا متزايدا في التخطيط الحضري الإستراتيجي ومبادرات التنمية الحضرية الكبرى في جميع أنحاء العالم. ينبغي أن تسخر الجهود التي تقودها الأمم المتحدة للمشاركة في توفير السلامة للجميع تلك الإمكانيات، وتسمح بتدقيق مناسب لتنامي التأثير غير الحكومي للسلامة والتقانة ومزودي الخدمات والبنية التحتية في المدن.
- نظر لحقيقة أن معظم الذين تورطوا في الجريمة في المناطق الحضرية هم من الشباب والذكور، فإن التركيز القوي للسياسة على دور الشباب في تدخلات الحكومة المحلية الخاصة بالسلامة هو أمر أساسي، ولاسيما من خلال الاهتمام بالتعليم والقيادة والتدريب على المهارات والبناء على رأس المال البشري للشباب الذين يعيشون في المجتمعات الأكثر ضعفا نحو سبل عيش منتجة تكون بديلا عن المخدرات والتورط مع العصابات؛ والاستفادة من الطاقات التحويلية الإيجابية وقدرات التعلم لدى الأطفال والشباب بوصفهم عوامل للتغيير. وكذلك، تحتاج إستراتيجيات الأمن القومي المكتملة أن تأخذ في الحسبان الواقع الاجتماعي والاقتصادي للسكان، ولاسيما في البلدان حيث تعيش الغالبية العظمى وتعمل في الظروف غير النظامية والاهتمام بعدم تجريم الفقير.

8 تمثل ترازيا وكينيا وجنوب أفريقيا أمثلة توضيحية على وضع تلك الأطر الوطنية للسياسة الحضرية من خلال المبادئ التوجيهية للمدن الأكثر أمنا



الشكل 2: نهج نموذجي للسياسة البلدية بشأن المدن الأكثر أمناً⁹:

المصدر: مجموعة أدوات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الخاصة بالمدن الأكثر أمناً، 5002

المشاركة

- تعزز زيادة التركيز على السلامة بوصفها سلعة عامة الحاجة إلى تعاون القطاعات التقليدية وغير التقليدية وشراكاتهم في الأمن والتنمية الحضرية. وتمثل المقاربة واسعة النطاق لتحقيق إجماع بشأن السلامة الحضرية تأسيس تحالفات وشراكات محلية متجذرة في الإنتاج المشترك للسلامة للجميع. ويمكن للسلطات المحلية أن تؤدي دوراً مهماً في تسهيل تلك الشراكات، في حين أن الحكومات المركزية توفر الموارد والبيئة المواتية والإطار السياسي الضروري (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2002). في بداية أي نهج للمدن الأكثر أمناً، يمثل تحديد أصحاب المصلحة المحليين عنصراً رئيسياً. وفي حين أن الحكومات تحتفظ بالمسؤولية الأساسية عن توفير الأمن للمواطنين، إلا أن تنفيذ الإستراتيجيات الفعالة الخاصة بالأمن والسلامة، ولاسيما على المستوى المحلي، يمكن أن يفيد من زيادة التنسيق مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. غير أن ذلك يتطلب الموازنة بين مصالح القطاع الخاص مع القطاع العام ومشاركته إلى جانب تبني مبادئ توجيهية وآليات لجعل ذلك الشكل من الشراكة ممكناً وفعالاً على حد سواء.
- قامت الكثير من المدن، ولاسيما في الأماكن ذات المعدلات المرتفعة للجريمة بالتصدي بنجاح للجريمة والعنف وانعدام الأمن في المناطق الحضرية كفرصة لمساحات جديدة لإشراك المواطنين. تبين التجارب الناجحة بوصفها عنصراً أساسياً أن الحكم الرشيد والمدن الآمنة هما أمران تبادليان: فحيثما يكون السكان متحررين من الخوف، وحيثما يتم تحسين سلامة المواطنين والأحياء، يصبح التفاعل بين الناس والجماعات ومع المؤسسات العامة ممكناً. وقد فتحت الممارسات الواعدة بشأن السلامة الحضرية فرصاً تشاركية لتبادل الحلول الحضرية – مع إيلاء الاهتمام الخاص بقضايا مثل الشباب المعرضين للخطر والمناطق الخالية من السلاح والعنف القائم على النوع الجنساني في الأماكن العامة والمناطق الحضرية المعرضة للعصابات¹⁰.
- وكذلك، تتجلى الفوائد المحتملة لشبكات التواصل عبر الحدود الوطنية من خلال مجموعة واسعة من شبكات المدن وأنشطة «دبلوماسية المدن» الموجودة اليوم: فمع تزايد الاتصالات بين النظراء الموجودين في سياقات جغرافية مختلفة جداً، وتقليد ممتد زمنياً من التعاون الوطني بين البلديات، يوفر ذلك الحكم الشبكي مزايا هامة في مواجهة تحديات السلامة الحضرية خارج الحدود المحلية وجدول الأعمال

9 يتوافق ذلك مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة للعام 2002 بشأن منع الجريمة التي تشير إلى المقاربات التالية: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك تعزيز عوامل الحماية من خلال برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية (في الصحة والتعليم والإسكان والتخطيط الحضري) ومعالجة التهميش والإقصاء وتعزيز حل النزاعات على نحو إيجابي؛ ومنع الجريمة الظرفي، بما في ذلك التصميم البيئي والمراقبة وتقوية الأهداف؛ ومنع الجريمة المنظمة من خلال معالجة الصلات مع الجريمة المحلية (تقليل مشاركة المجرمين في الأسواق المشروعة، ومنع إساءة استخدام المناقصات، وحماية الفئات المهمشة/ المستضعفة

10 تشكل مدينة نيويورك المثال الذي يتردد كثيراً. فقد تم تحويل بعض الأحياء التي تشتهر بالإجرام هناك – مثل هارلم – في التسعينيات من القرن العشرين إلى أماكن آمنة وأظهرت في الوقت نفسه تنمية اقتصادية مواتية للغاية. وبالمثل، في مدينة ديربان، تم تحويل تقاطع ديربان واريك الأكثر أمناً لدمج صفقات النساء ذوات الدخل المحدود في التجديد الحضري لمساحة السوق ضمن إطار تطوري متكامل للمنطقة – مما أدى إلى تحويل نقطة ذات معدلات مرتفعة للجريمة إلى مكان آمن للنساء والفتيات وبالتالي لجميع المواطنين.

الوطنية المتخلفة وفي سياقات القيود المفروضة على الموارد. إذن، يعني القيام بالدبلوماسية المدنية للسلامة الحضرية الاستفادة من «قوة شبكات» المدن في عصر العولمة.

العمليات

- على مدى العقدين الماضيين، نما حجم التمويل للتعاون التقني بشأن المدن الأكثر أمناً لتلبية الطلب المتزايد على السياسات الأمنية اللامركزية وتعزيز دور الحكومات المحلية وقدراتها في تنسيق إستراتيجيات السلامة ومنع الجريمة. ومع ذلك، على الرغم من التقدم المحرز على مدى السنوات العشرين الماضية منذ البرنامج الثاني للمستوطنات البشرية، ما تزال المدن بعيدة كل البعد عن تحقيق التوازن في الاهتمام – والموارد – المخصصين من جانب الحكومات الوطنية للإستراتيجيات التي تقودها البلديات لمنع الجريمة في المناطق الحضرية بالمقارنة مع الاهتمام والموارد المقدمين لعمليات العدالة الجنائية الأخرى للجريمة والعنف.
- يمكن لتقنيات الاتصال الجديدة، مثل وسائل التواصل الاجتماعي، أن توفر أدوات مفيدة للجهات الحكومية الفاعلة بهدف تعزيز فعالية السياسات والإستراتيجيات الخاصة بمنع الجريمة، بما في ذلك إشراك العامة في منع الجريمة، ولاسيما من خلال تطبيق القانون بهدف تسهيل تبادل المعلومات والتوعية فيما يتعلق بالجريمة والعنف.

الدوافع الرئيسية للعمل

- تمكين المواطنين والمشاركة: تعد المشاركة الحقيقية من جانب المجتمعات المحلية وغيرها من أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص أمراً بالغ الأهمية لوضع السياسات والقوانين الكفاء والشاملة وتنفيذها بهدف تعزيز السلامة والأمن في المدن. البرمجة القائمة على أساس الأدلة والمقاربات التشاركية لمنع الجريمة والسلامة المجتمعية مهمة للإنتاج المشترك للسلامة للجميع. ولا يمكن للبرامج والسياسات الخاصة بمنع الجريمة والسلامة في المناطق الحضرية أن تكون فعالة إلا عندما يتم التشاور مع المجتمعات المحلية وعندما تستند التدخلات إلى الأدلة وتكون مفصلة حسب الاحتياجات ومواطن الضعف الخاصة لدى الفئات السكانية الرئيسية. ويمثل دور الشباب والمرأة في خلق السلامة والأمن في المدن أمراً بالغ الأهمية.
- الحكم متعدد المستويات ومتعدد القطاعات: تتطلب معالجة المجموعة الواسعة من الأسباب الجذرية للجريمة والعنف التنسيق بين السلطات الوطنية والمحلية وكذلك بين مختلف قطاعات الإدارة، بما في ذلك التعليم والإسكان والتخطيط الحضري والتنمية الاقتصادية والعدالة، وغيرها. وكذلك معالجة التحديات الحضرية من خلال تشكيل ائتلاف من أصحاب المصلحة الرئيسيين حول جدول أعمال القيادة في المدن ومن أجلها، موجه نحو الشراكة الحضرية المتجددة بين الجهات الحكومية (المحلية والوطنية) والخاصة (المجتمع والأعمال). ولدى زعماء المدن، مثل رؤساء البلديات ونظرائهم، مسؤولية أساسية تتمثل في دفع القيادة للسلامة في المناطق الحضرية ويمكنهم العمل بمثابة المحفزين للجهود واسعة الانتشار ومتعددة المستويات.
- التخطيط والتصميم الحضريان لتحقيق الإدماج الاجتماعي: تنشيط التصميم الحضري من خلال الأماكن العامة (بما في ذلك الشوارع) الشاملة للنوع الجنساني والأعمار والكافية بوصفها أماكن لالتقاء الناس، وبوصفها مواقع للتفاعل والتبادل الاجتماعي، وبوصفها مناظر طبيعية تتسم بحيويتها الاقتصادية ولاسيما بالنسبة للفقراء في المناطق الحضرية وبناء المواطنة والإطار للتلاحم الاجتماعي وبين المناطق والإنتاج المشترك للسلامة للجميع.
- التمويل المبتكر لبناء السلامة من خلال تحسين الأحياء الفقيرة: معالجة تأثير الجريمة على الفقراء في المناطق الحضرية، من خلال الاستثمارات الاجتماعية والثقافية الاستباقية باستخدام مفهوم التمدين الاجتماعي بوصفه شكلاً من أشكال منع الجريمة وأسلوباً تمويلياً مبتكراً يدخل كلا من التجديد والتخطيط الحضريين والمبادرات الاجتماعية والاقتصادية بهدف الحد من أوجه عدم المساواة.
- سيادة القانون وحقوق الإنسان: فيما يتعلق بتشكيل الحكم الرشيد، تعد الثقة بسيادة القانون والبيئة المواتية حيوية لتشجيع الاستثمارات على المدى الطويل. يمكن لتعزيز القواعد والأنظمة الشاملة بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقدرات الجماعية للتنفيذ حول القوانين ومؤسسات الحكم أن يشكل الثقافة والعيش المشترك لـ «أماكن عامة آمنة وشاملة ومتصلة» وأن يعزز «الحق في المدينة للجميع» الذي يدمج المجتمعات المستضعفة مثل الفقراء والمهاجرين والنساء والأطفال والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يشاركون معاً في الإنتاج المشترك للسلامة للجميع. وضع إطار واضح قانوني وتشغيلي ينظم التعاون العام والخاص وإشراك المجتمع المدني والمجتمع بوجه عام لجعل السياسات الأمنية أكثر شمولاً وجاهزة للتصدي لطيف أوسع من التحديات والتهديدات.



البرامج والمشاريع

- الشبكة العالمية لمدن أكثر أمنا (GNSC)/ برنامج المدن الأكثر أمنا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية www.unhabitat.org/safercities
- مبادرة المدن الشاملة والأكثر أمنا – مركز بحوث التنمية الدولية http://www.idrc.ca/EN/Programs/Social_and_Economic_Policy/saic/Pages/default.aspx (CRDI)
- أداة التعلم الإلكتروني للبنك الدولي لمنع الجريمة في المناطق الحضرية <http://einstitute.worldbank.org/ei/course/urban-crimeand-violence-prevention>
- المبادرة العالمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للمدن الآمنة <http://www.unwomen.org/en/what-we-do/ending-violence-against-women/creating-safe-public-spaces>
- الخطة الدولية – الفتيات المراهقات لإنشاء مدن أكثر أمنا <https://plan-international.org/girls/pdfs/adolescent-girls-safer-cities.pdf>

الأدوات الفنية القائمة

- المبادئ التوجيهية لمكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمم المتحدة لمناطق بلدية خالية من السلاح
- مجموعة أدوات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لمدن أكثر أمنا؛ والكتيبات الإقليمية لمنع الجريمة المحلية؛ وجرائم الشباب والأحياء الضعيفة؛ وبناء السلامة من خلال تحسين الأحياء الفقيرة؛ ومدن أكثر أمنا للنساء
- أداة تقييم منع الجريمة وكتيب المحافظة على النظام في الأماكن الحضرية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة/ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛
- الدليل التدريبي للدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ المحافظة على النظام في الأماكن الحضرية
- مجموعة أدوات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتقييم العدالة الجنائية
- المبادئ التوجيهية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمنع الجريمة – تفعيل المبادئ؛
- دليل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة/ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا حول الملاحظات التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (بإسهامات من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) بشأن منع العنف المسلح والحد منه في المناطق الحضرية، الحد من تورط الشباب في العنف المسلح؛
- مجموعة أدوات هيئة الأمم المتحدة للمرأة للمدن الآمنة
- أداة التعلم الإلكتروني للبنك الدولي لمنع الجريمة في المناطق الحضرية
- دليل بنك التنمية الأميركي لأمن المواطنين
- المبادئ التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأمن المجتمعات والتلاحم الاجتماعي
- دليل للمساعدة في إقامة شراكات القطاعين العام والخاص من أجل حماية الأهداف المعرضة للخطر – معهد الأمم المتحدة الإقليمي لدراسات الجريمة والعدالة (UNICRI)، 2010
- نموذج التخطيط الأمني للمرصد الدولي الدائم (IPO) – معهد الأمم المتحدة الإقليمي لدراسات الجريمة والعدالة، 2002

المراجع

- Politecnico di Milano. (2006). تخطيط التصميم والإدارة الحضريين لدليل منع الجريمة.
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. (2007). التقرير العالمي للمستوطنات البشرية.
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. (2015). بناء مدن أكثر إنصافا: السياسات العامة للإدماج في أميركا اللاتينية.
- جامعة ألبرتو هورتادو. (2008). دليل لمنع الجريمة والعنف في المناطق الحضرية في أميركا اللاتينية. سانتياغو.
- دينيس روجرز. (2003). «الموت من أجلها: العصابات والعنف والتغيير الاجتماعي في المناطق الحضرية في نيكاراغوا»، ورقة عمل 1 لبرنامج دول الأزمات.
- فرانز فاندورشورين. (2004). منع الجريمة في المناطق الحضرية. نيروبي: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.
- لوك داودني. (2004). لا حرب ولا سلام: المقارنات الدولية للأطفال والشباب في العنف المسلح المنظم. ريو دي جانيرو.
- المركز الدولي لمنع الجريمة (ICPC) (2014). التقرير العالمي الرابع حول منع الجريمة وسلامة المجتمع. الاتجاهات والآفاق. مونتريال: المركز الدولي لمنع الجريمة.



- مركز بحوث التنمية الدولية (IDRC). (2012). البحث في المعضلة الحضرية.
- مسح الأسلحة الصغيرة. (2007).
- مسح الأسلحة الصغيرة. (2015). العبء العالمي للعنف المسلح.
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC). (2013). تمثيل الأمن والعدالة في جدول أعمال التنمية في مرحلة ما بعد 2015.
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC). (2014). دراسة عالمية عن جرائم القتل.
- منظمة الصحة العالمية. (1996 (4)). المشاورة العالمية لمنظمة الصحة العالمية حول العنف والصحة.
- المؤتمر الألماني لمنع الجريمة (GCOCP) (2014). وجهات النظر الدولية لمنع الجريمة 6، ص. 52.
- وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية (DEFAIT). (2006). الأمن البشري لقرن حضري.

تم إعداد أوراق المسائل لبرنامج الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية من جانب فريق عمل الأمم المتحدة لبرنامج الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية، وهو فرقة عمل تتألف من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها العاملة معا من أجل بلورة جدول الأعمال الجديد للمناطق الحضرية. تمت الصياغة النهائية لأوراق المسائل خلال ورشة الكتابة التي عقدها فريق عمل الأمم المتحدة في نيويورك من 62 إلى 92 أيار/ مايو 2010.

تمت قيادة ورقة المسائل الحالية من جانب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بمساهمات من منظمة الصحة العالمية واليونسيف ومعهد الأمم المتحدة الإقليمي لدراسات الجريمة والعدالة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وجامعة الأمم المتحدة والبنك الدولي.